

السياحة الخارجية المعاصرة لتركيا وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية

إعداد الدكتورة/ سماح محمد سالم

جامعة الملك فيصل بالبحرين

مقدمة:

منذ عام ٢٠٠٢ تغيرت سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، فأصبحت أكثر اهتماماً بدول الجوار من جانب، وشاركت بشكل فعال في أدوار الوساطة كطرف ثالثاً محايداً لحل النزاعات الإقليمية^(١). تحسنت العلاقات التركية العربية بشكل غير مسبوق في العصر الحديث وذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية^(٢) - ذو الجذور والتوجهات الإسلامية - إلى سدة الحكم.

وشهدت السياسة الخارجية التركية تغيرات عدة في التوجهات والتحركات تجاه التقارب مع العالم العربي، حيث قامت تركيا بتطبيق استراتيجية تركية جديدة رسم خطوطها العريضة وزير خارجيتها الحالي محمد داود أوغلو، حيث قام بوضع نظرية "العمق الاستراتيجي"، وتتلخص مبادئها في: الحرص على محاولة حل الخلافات سلمياً مع دول الجوار لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الأمن الداخلي، التزام تركيا بسياسة السلامة الاستباقية من أجل عدم تحول الخلافات الإقليمية صراعات مزمنة، والتأكيد أن تركيا دولة مركزية لها وجودها الجيو سياسي في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط، ولذا لا بد لها من المشاركة بفاعلية في مجمل الملفات عبر الحوار السياسي، وتحقيق درجة عالية من الاقتصاد المتبادل مع دول الجوار، هذه الأهداف وغيرها تركز على ما سماء أوغلو "القوة الناعمة" (Soft Power) في السياسة الخارجية وتعني علمانية أقل تشدداً في الداخل، ودبلوماسية ديناميكية في الخارج وتحديداً في المجال الحيوي لتركيا^(٣).

ولهذا ليس بجديد القول بأن المعطيات السياسية القائمة تشير إلى دور إقليمي تركي في الشرق الأوسط متبلور وواضح الملامح يتعاظم بمرور الوقت، حيث يحظى الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة من بينها أن العرب يشكلون شطراً كبيراً من منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً، ومن ثم يمكنهم تسهيل عودة

(١) فاتن نصار، العدالة والتنمية التركي... أربعة أسباب وراء الفوز، مركز القاهرة للدراسات التركية، ١٥ يونيو ٢٠١١م.

(٢) للمزيد من التفاصيل أنظر:

د. مليحة بنلي، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، رقم ١٤٥، ٢٠١١، ص ٣-٥.

- Kemal Kirisci, "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The rise of trading state." New perspectives on Turkey, Vol, 40 (2009). Pp (29- 30)

(٣) د. سمر إبراهيم محمد، "تركيا ووسائل قوتها الناعمة في العالم العربي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، العدد ٢١٢، أغسطس، ٢٠١٢، ص ٩٥-٩٦.

تركيا إلى توازنات المنطقة أو عرقلتها هذا من جانب، بل إنها تتقدم بإطراد مع معظم الدول العربية- فيما عدا سوريا- إذا باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية^(١). ومن ثم آثار الدور التركي النشط بأبعاده المتعددة الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراجماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقاً لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي^(٢).

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تقوم بدراسة السياسة الخارجية التركية المعاصرة تجاه الدول العربية، ولاسيما أن هذه السياسة قد تبدلت في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ مما يعكس رغبة الطرفين- العربي والتركى- في رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط تقوم على مراعاة المصالح المتبادلة للطرفين في وقت بدأ يتصاعد فيه الدور التركي على المستويين الإقليمي والدولي. فتركيا في هذه المرحلة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية في علاقاتها مع الدول العربية مما سيكون له أثر واضح على العلاقات بين الطرفين.

ومن ثم تتضح أهمية الدراسة من خلال معالجتها لطبيعة السياسة الخارجية لتركيا ومواقفها وأهدافها تجاه الدول العربية والتي قمت بتقسيمها إلى عدة محاور:

١- تطور العلاقات التركية العربية المعاصرة.

٢- السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على العلاقة التركية العربية.

٣- محددات مواقف تركيا من الربيع العربي.

٤- أنماط المواقف التركية من الثورات العربية.

ثم الخاتمة وفيها أبرز نتائج الدراسة وسوف استعين بعدد من المصادر والمراجع التي ترتبط بالموضوع باللغات العربية والأجنبية، وأدعو الله أن تكون الدراسة إضافة إلى المؤتمر وتفيد كل الباحثين المهتمين بهذا المجال.

أولاً: تطور العلاقات التركية العربية المعاصرة

من المسلم به أن الجمهورية التركية تتعامل مع الدول العربية في الإطار الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية، ويساعد على تحقيقها أو الوصول بها إلى أفضل المستويات على نحو يجلب الفائدة إلى عموم الشعب التركي، حيث تمتاز الدول العربية

(١) د. جون ماركو، "حول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١، القاهرة، يناير ٢٠٠٣، ص: ١٥٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، ٢٠١٠) ٦٠٥-٤٤٦.

- محمد بوبوش، العمق الاستراتيجي لتركيا والعالم العربي، حزب البناء والتنمية، <http://benaaparty.com/View>

بإمتلاكها السوق الخصب لتسويق المنتجات التركية والتي تفضلها تركيا عن السوق الأوروبية، ومن ناحية أخرى امتلاك الدول العربية احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط واللدان يمثلان عاملين أساسيين لجذب تركيا والتي يتزايد الاستخدام فيها من الغاز والنفط وذلك بهدف تضخيم المقدرات الاقتصادية التركية بالإضافة إلى الرغبة التركية في امتلاك الإمدادات النفطية بحيث تصدرها إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية، وثالثاً لعب تركيا دور إقليمي في المنطقة والمشاركة في وضع الأجندة الإقليمية^(١).

▪ دوافع التقارب التركي العربي:

اتجهت العلاقات العربية التركية في الآونة الأخيرة إلى مزيد من التحسن والتطور الايجابي وذلك يرجع إلى عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية في إطار التغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بها، ففي العوامل الداخلية يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢ عاملاً أساسياً في تحسن العلاقات التركية مع الدول العربية والإسلامية^(٢)، وذلك يرجع إلى الاتجاه الإسلامي الذي ينتهجه الحزب والذي كان من أهم عوامل التقارب التركي العربي.

أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية فمن أهمها، الهدف التركي الأساسي الذي تتطلع إليه تركيا منذ القدم وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي^(٣) والذي طالما سعت من أجل تحقيق هذا الهدف حيث لجأت كل الحكومات التركية منذ أن تشكل الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢ تسعى إلى الحصول على عضوية الاتحاد وترجع المماثلة الأوروبية من أجل انضمام تركيا للاتحاد من أهم الأسباب التي دفعت تركيا إلى إعادة تقييمها مع كل الدول العربية، ولكن مع وصول حزب العدالة إلى الحكم برئاسة السيد طيب أردوغان أصبح كل هم هو كيفية الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفعه إلى القيام بالعديد من الإنجازات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي كتحقيق الأمن الداخلي والاستقرار وإعطاء الأكراد كثير من حقوقهم القومية، بعد إن كانت مسلوقة، كإعادة الأسماء الكردية القديمة لبعض المدن^(٤).

(١) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات التركية العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٧١.

(٣) لقد كان موضوع ضم تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي من أبرز القضايا التي شغلت السياسيين والمواطنين ووسائل الإعلام بتركيا في السنوات الخمس الأخيرة من القرن الماضي، خاصة بعد انضمام تركيا إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي مع أوروبا عام ١٩٩٦، وكثف وزراء الخارجية من أحزاب: الوطن الأم، والديمقراطي اليساري جهودهما لإقناع الاتحاد الأوروبي بتحديد موعد لبدء مفاوضات الضم. للمزيد من التفاصيل انظر: صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ط ١، ص ٨١، د. راغب السرجاني، قصة أردوغان، أفلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨٤.

(٤) رنا الخماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ١٩٩٦ - ٢٠٠٩، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٢٥.

من الواضح أن تصميم أردوغان^(١) على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يحقق من وجهة نظر حزب العدالة والتنمية العديد من المكاسب السياسية، والتي تتمثل في المقام الأول في الحد من قوة تدخلات الجيش التركي في النواحي السياسية، ومن اعتباره الحارس الأول للعلمانية، وهذا الموقف يدل على حنكة قيادات حزب العدالة والتنمية، الذي وجد في الاتحاد الأوروبي حليقاً خارجياً مهماً، حيث يشترط الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليه خضوع المؤسسة العسكرية التركية للسيطرة المدنية. ومما لا شك فيه أن الانضمام للاتحاد الأوروبي ليس هدفاً لقيادات حزب العدالة والتنمية فحسب، وإنما هو هدف تجمع عليه معظم القوى السياسية في تركيا، فضلاً عن ترحيب الشعب التركي بذلك، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي في النهاية إلى خضوع الجيش التركي نزولاً على رغبة شعبه، أو على الأقل وضع الجيش في مظهر المعرقل والمعوق أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وتتمثل الإصلاحات الخارجية، الاتجاه إلى المصالحة مع اليونان ومد جسور التعاون مع أذربيجان وبقية جمهوريات روسيا بعد إن كانت مقطوعة، وتوثيق العلاقات مع إيران وتعاون مع العراق وسوريا، بعد إن كانت العلاقات متوترة، بسبب مشاكل المياه، أو بسبب التحالف العسكري مع إسرائيل أو المشكلة الكردية، وتم رفع تأثيرات الدخول بين هذه الدول وتركيا وأبرمت معاهدات وعقود تجارية وأمنية وغيرها خدمة للتقارب والعمل المشترك بين تركيا وهذه البلدان^(٢).

وفي إطار ما سبق نجد أن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة التركية في مجال الإصلاحات الداخلية والخارجية نجد أن مسألة قبولها في عضويته تعثرت وباءت بالفشل لأسباب كثيرة، إما بسبب ثقافة تركيا والتي لا تتطابق مع الثقافة الأوروبية، ومرة أخرى يتذرع الإتحاد بأن تركيا تتوزع بين قارتي آسيا وأوروبا، ومرة أخرى تركيا لا تتقيد ببنود حقوق الإنسان العالمية كما ينبغي، كموقفها غير العادل من قوميات غير تركية في تركيا، وعدم منحها حقوقها الثقافية كاملة.

كما وأن لأعضاء الاتحاد الأوروبي هواجس على طبيعة النظام السياسي التركي الذي يهيمن الجيش فيه على الحياة السياسية، بإعتباره حامى العلمانية مما لا ينسجم مع طبيعة نظم الحكومات الأوروبية المدنية التي تبغي تركيا أن تكون عضواً في اتحادها^(٣).

إضافة إلى إن إثارة قضية إبادة الأرمن والتي جرت في أوائل القرن الماضي ضد الحكومة التركية من قبل بعض أطراف الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، هو الآخر جاء لوضع عراقيل إضافية أمام قبول تركيا في عضوية الاتحاد، مما خيب آمالها وجعلها تراجع مواقفها القديمة، ومنها إعادة ترتيب علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والإسلامية بما يعزز ويقوي مكانتها لدى الدول الأوروبية وأمريكا، من خلال تأكيدها، بأنها تشكل جسراً سياسياً واقتصادياً وحضارياً بين الغرب والإسلام، على

(١) لمزيد من المعلومات أنظر: مركز الجزيرة للدراسات : أردوغان في أقوى أوضاعه. سنوات ثمان على حكم العدالة والتنمية، ٧ نوفمبر ٢٠١١م. وانظر سعد

الدين إبراهيم، إدارة معركة الحجاب في تركيا العلمانية، صحيفة المصري اليوم، ١٥ مارس ٢٠٠٨م. نقلاً عن د. راغب السرجاني، قصصة اردوجان، مرجع

سابق، ص ٨٥.

(٢) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٠ وما بعدها.

(٣) على معطي، العلاقات اللبنانية التركية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٥٠.

أسس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وقد بين القادة الأتراك للحكومات العربية في مواقف كثيرة خيبة أملهم من مواقف أمريكا وأوروبا، وحثوا العرب على العمل سوية معهم باعتبارهم الأقرب إليهم جغرافيًا وتاريخيًا وحضاريًا^(١).

ومن العوامل الخارجية أيضًا التي دفعت تركيا إلى الانفتاح على العرب، انتهاء فترة الحرب الباردة^(٢)، وفقدان تركيا لدورها المتميز في الشرق الأوسط، فكان لابد أن تجد لها موقعًا متميزًا في خارطة الشرق الأوسط الجديدة، وذلك بإعادة وترتيب علاقاتها التاريخية مع العرب والمسلمين^(٣).

وهنا يجب الملاحظة إلى أن التوجه التركي شرقًا ليس ردة فعل على سلبية الاتحاد الأوروبي بقدر ما هو جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى إخراج تركيا من أن تكون بلدًا معزولًا ومحاطًا بالأعداء إلى بلد على علاقة جيدة مع الجميع، علاقة تتيح له تفكيك مشكلاته والانتقال إلى لعب دور المحرك والقائد في محيطه الإقليمي.

كذلك العمل على التأسيس لنظام إقليمي جديد، حسب قول أحمد داود أوغلو، تكون تركيا أحد صانعيه الأساسيين^(٤). وما سبق يتضح أن ذلك ما هو إلا تطبيقًا للمبدأ الذي اعتمده وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو وهذا المبدأ هو السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، حيث يركز إلى حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو، كما يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسياساتها مع روسيا على ذات الوتيرة من التزام؛ باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض. وإجمالًا لما سبق ذكره، تعمل تركيا على تحسين علاقاتها بجيرانها وخاصة مع الدول العربية وذلك على النحو التالي:

(١) جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سلسلة دراسات استراتيجية، ١٩٩٨، ص ١٢٠.

(٢) الحرب الباردة هي مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وحلفائهم من الفترة في منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات. للمزيد من التفاصيل عن الحرب الباردة انظر: السيد أمين شلي، قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣؛ أمين شلي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥؛ عبد الفتاح أبو علي وإسماعيل أحمد رياض، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢، ط ٣؛ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥؛ وكذلك: موسوعة مقاتل من الصحراء: الحرب الباردة (مأخوذة بتاريخ ١١ - ٥ - ٢٠١٢)،

<http://www.mogatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbBareda/sec03.doc-cvt.htm>

(٣) جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٤) محمد بوبوش، تركيا والعالم العربي،

١) تطور العلاقات التركية - العراقية:

يهتم الأتراك - منذ القدم - بالعراقيين لا سيما وأنهما يتشاركون في الحدود وفي مياه الفرات، حتى جاء الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية تمهيداً للانسحاب الكامل في مرحلة لاحقة والذي أدى إلى المزيد من التورط التركي المباشر، فزار رئيس الحكومة التركية بغداد مع وفد كبير خلال العام ٢٠٠٩ وكذلك زارها الرئيس التركي عبد الله غول^(١).

وبمرور الوقت حدث تطور في العلاقات بين الدولتين وذلك عندما وقع الطرفان اتفاقية تأسيس مجلس أعلى للتنسيق والتعاون الاستراتيجي يضم رئيس وزراء البلدين والوزراء الأساسيين وهي أول اتفاقية بين تركيا وبلد عربي على هذا المستوى^(٢).

وتعطي تركيا أهمية كبيرة للعلاقة مع العراق من منطلقات متعددة^(٣):

^١ - رغبة تركيا في إنهاء مشكلة حزب العمال الكردستاني والمسلحة والتي تقدر بحوالي خمسة آلاف في شمال العراق والتهامات التركية للحكومية العراقية بأن لها دور مركزي في ذلك.

^٢ - الرغبة التركية في إقامة علاقات جيدة مع العراقيين بما سيمكنها في النهاية من عدم حدوث تكتلات كردية في شمال العراق وذلك ما تتخوف منه تركيا.

^٣ - رغبتها في أن تكون هي الممول الرئيس للطاقة للدول الأوربية وذلك من خلال خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا وإيران وصولاً إلى أوروبا ورغبتها في اتخاذ نفط العراق كمصدر أساسي لتشغيل هذه الخطوط.

وهذه كلها قد تفتح على تطورات أمنية وعسكرية لن تكون تركيا بمنأى عنها وعن كل احتمالاتها بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتخذ أشكلاً متعددة من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل شمال العراق وصولاً إلى العمليات الواسعة^(٤). وإجمالاً تعتبر تركيا الاحتلال الأمريكي للعراق تهديداً لمصالحها، وخاصة بعد تعمق العلاقات الكردستانية مع إسرائيل، التي بدأت نشاطاتها في كردستان العراق منذ عام ١٩٩١، وبعد ازدياد مطالبات الأكراد بكركوك وأجزاء من ديالي والموصل النفطية. فتركيا تعاني من عقدة المشكلة الكردية من جانب، وتعيش في قلق احتمال إعادة العمل بخطط أنبوب كركوك - عكا القديم من جانب آخر، بما قد يؤثر عليها اقتصادياً، ما فرض عليها الانفتاح على العرب، لمواجهة المتغيرات الجديدة، بشكل يخدم مصالحها^(٥).

(1) Meliha Benli altunisik, Turkish Foreign Policy and its Regional Implication.

201,pg 201 مركز الإمارات للدراسات والبحوث،

(٢) عبد العزيز خمّاش، العلاقات التركية الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠، ص ٩٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٤) عمر الحضرمي، العلاقات التركية العربية: تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٨٠.

(٥) تأثير البياني، العلاقات التركية العربية بين الماضي والحاضر، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٣٤٨، ٢٧ / ٤ / ٢٠١١،

٢) العلاقات التركية السورية:

لم تكن العلاقات التركية مع جارتها السورية في حالة طبيعية منذ استقلال سوريا عام ١٩٤٦ م وصولاً إلى نهاية القرن الماضي، بل سادت حالة من العداء والتأزم مجمل هذه الفترة المديدة، وذلك على خلفية أسباب عديدة أهمها ضم تركيا لواء إسكندرون عام ١٩٣٨ م بمؤازرة الاحتلال الفرنسي، وخلال هذه الفترة دخل البلدان- في أكثر من مرة- حالة من النزاع، كادت تفضي إلى حرب مدمرة بينهما، وكان يجسدها على الأرض تعزيز الوجود العسكري على الحدود، وزراعة المزيد من الألغام على الجانب التركي، بحيث لا يستطيع أي كائن عبورها^(١).

اتجهت العلاقات التركية السورية في الآونة الأخيرة تجاه مزيد من التقارب والتحسين^(٢)، حيث تم تمتين وتقوية العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين رغم وجود عدة اختلافات في التكوينات الداخلية لدى كل من البلدين^(٣).

ومن الجدير بالذكر، أن كلا البلدين كانا قد اقتربا في الدخول في حرب ضد بعضهم البعض عام ١٩٩٨ وذلك من خلال قيام جيشاً في العمل بمناورات برية مشتركة هي الأولى بينهما^(٤).

ومع توقيع كلا البلدين اتفاقية تأسيس مجلس تعاون استراتيجي شبيه بالذي وقع بين تركيا والعراق- خلال زيارة قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى اسطنبول- أنها بذلك تدخل البلدين في مسيرة للتواصل والتكامل بين الدول العربية، وكانت تركيا وسوريا قد اتفقتا على إلغاء تأشيرات الدخول بينهما لمواطني بلديهما في خطوة ستحدث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما^(٥).

إن تطور العلاقات التركية السورية بهذه الصورة يعكس حاجة البلدين الواحد للآخر في العديد من الملفات الأمنية (حزب العمال الكردستاني) ولاسيما في ظل سعي تركيا لحل هذه المشكلة حيث أن ثلث عناصر الكردستاني هم من أصل سوري ودور سوريا حيوي في المساهمة في أي حل محتمل، كذلك فإن الثقة السورية بتركيا تجعلها تفضل الوساطة التركية مع إسرائيل على أي وساطة أخرى على الأقل في مرحلة المفاوضات غير المباشرة وقبل دخول الراعي الأساسي، واشنطن، على الخط في المراحل اللاحقة، كذلك تجد سوريا في تركيا حليفاً وكاسراً لأي محاولات فرض الحصار والعزلة عليها من قبل خصومها المتعددين^(٦).

(١) د. راغب السرجاني، قصة أردوجان، مرجع سابق، ص ١٣٣؛ د. راغب السرجاني، أسلاك شائكة، أفلام للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١١، ط ١، ص ٥٠.

(٢) محمد علي الفوزي، محاضرات في العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، دار كريدية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٨٥.

(٣) حازم صاغية: الرابطة الجوارية، صحيفة الحياة، ٣٠/٣/٢٠١٠.

(٤) محمد محفوظ العلاقات التركية العربية: نظرة إجمالية،

<http://www.alriyadh.com/2012/05/01/article731921.html>

(٥) داليا إسماعيل محمد المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص ٦٥.

(٦) المرجع السابق، ص ٦٦.

وفي عام ٢٠٠٩، شهدت العلاقات السورية التركية تطوراً كبيراً ومهماً على أصعدة عديدة، ولاسيما السياسية منها والاقتصادية، والسياحية، ولعل أبرزها توقيع اتفاقية التجارة الحرة السورية التركية، والكثير من الاتفاقات والتفاهات التي خلقت بين البلدين أفضل العلاقات، وفي دلالة أخرى لهذا التقارب قامت جامعة حلب بمنح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان شهادة الدكتوراة، تقديرًا لمواقفه الجيدة حيال القضايا العربية.

ومن الجدير بالذكر، إنه تم إلغاء تأشيرة الدخول بين سوريا وتركيا ابتداءً من ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، بالإضافة أيضًا إلى إلغاء التأشيرة بين تركيا واليمن بعد زيارة الرئيس التركي عبد الله غول لصنعاء في فبراير ٢٠١١^(١).

وإضافة لما سبق ذكره، تشهد العلاقات التركية السورية على المستوى الرسمي، نوعًا من التوتر الشديد في الوقت الراهن منذ قيام الحرب الأهلية السورية، وقمع المتظاهرين، وقتلهم وتشريد عشرات الآلاف إلى تركيا من جسر الشغور، حتى وصلت إلى حد التهديد بالتدخل العسكري - على حد تعبير الرئيس التركي عبد الله غول، في ٩ أغسطس ٢٠١١^(٢).

ومن الواضح أن تطور العلاقة بين سوريا وتركيا كان يسير بشكل إيجابي في السنوات التي سبقت الحرب الأهلية الراهنة في سوريا - بعد أن كادت تصل إلى حالة الحرب بين الدولتين - نتيجة للسياسة التي انتهجها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، وانتهاجه مبدأ تصفير المشكلات في العلاقات الخارجية. وهذا المبدأ يعني الوصول بالمشاكل مع دول الجوار إلى درجة الصفر، وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلء لكل متابع؛ فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل أربعة أو خمسة أعوام، سنجد أن علاقاتها مع كافة الدول المجاورة باتت وطيدة.

وليس من شك أن تركيا تولي سوريا أهمية مضاعفة لأسباب أمنية واقتصادية ولعامل الجوار الجغرافي ولكون سوريا البوابة الحتمية ولو حتى في المعنى الجغرافي فقط، لتركيا إلى العالم العربي^(٣). كما اتجهت تركيا إلى اتخاذ خط الوساطة بين الدول العربية وأيضًا داخل البلد الواحد مثل الأزمة اللبنانية وبين طرفي النزاع الفلسطيني، فقد اتجهت تركيا أيضًا للتوسط في الخلاف الذي نشب بين سوريا والعراق في أواخر أغسطس ٢٠٠٩ وذلك بعد اتهام بغداد لسوريا بإيواء المحرضين على تفجيرات الوزارات في المنطقة الخضراء في بغداد في نهاية أغسطس كان سابقة في تاريخ العلاقة التركية مع العرب كما في تاريخ العلاقات العربية-العربية^(٤).

فقد سارعت تركيا (ومثلها فعلت إيران) إلى إيفاد وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو إلى كل من بغداد ودمشق للتوسط لمنع تفاقم النزاع، وتركيا تحشى من أن ينفجر الوضع وتبدأ مرحلة جديدة من التوتر على حدودها الجنوبية، ولا سيما أن الوضع في

(1) Syrian town empties as government tanks mass outside, "The Guardian v, June 2011.

(٢) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص ٦٠١.

(٣) محمد سعد أبو العزم، وانكشف الأسرار الستة لتركيا... عن نظرية العمق الاستراتيجي، صحيفة المصريون الإلكترونية، ١ ديسمبر ٢٠١٠.

(٤) العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص ٦٠٣.

العراق معقد وحساس جدًا لتركيا من أكثر من زاوية، تركيا لا تريد للبناء الإقليمي المجاور مباشرة لها والذي سعت إليه في السنوات الماضية أن ينهار ولا سيما أن البلدين (سوريا والعراق) بلدان محاذيان جغرافيًا لتركيا وترتبط بهما بعلاقات تعاون استراتيجي^(١). ورغم أن الاجتماعات التي استضافتها تركيا بين العراق وسوريا وانضمت إليها جامعة الدول العربية بشخص أمينها العام السابق عمرو موسى في منتصف سبتمبر ٢٠٠٩ لم تتوصل بعد إلى نتيجة إلا أن تركيا تتبع سياسة تطويق الأزمة قبل انفجارها عملاً باستراتيجية الدبلوماسية الاستباقية. وبدأ واضحًا التأثير التركي في الساحة العربية الداخلية من خلال مشاركة وزير خارجيتها في اجتماع رباعي عقد في القاهرة في مطلع سبتمبر ٢٠٠٩ بين وزراء خارجية العراق وسوريا وعمرو موسى وأحمد داود أوغلو، بحيث بدا واضحًا هزال الدور العربي من خلال مشاركة بلد غير عربي مثل تركيا في اجتماع مخصص لبحث مشكلة بين البلدين عربيين^(٢). وهكذا نجد أن السياسة الخارجية التركية استمرت في إيلاء اهتمام مباشر لعلاقتها مع دول محيطها الشرقي من روسيا وإيران وصولاً إلى الوطن العربي، ورغم إعلان الحكومة التركية أنها بصدد تفعيل المسار الأوروبي المتعثر منذ ثلاث سنوات فلا يبدو في الأفق ما يشير إلى اختراق جدي في ملف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في ظل استمرار العقدة القبرصية حائلًا دون ذلك، فالتعثر على الجهة الأوروبية انعكس مزيدًا من خيبة الأمل التركي في الموقف الأوروبي المزدوج المعايير وهو ما أفاد المزيد من ترخيم التوجه التركي الشرق أوسطي.

ويلاحظ هنا أن اتجاه تركيا إلى توطيد علاقاتها مع الدول العربية ليس بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فقط وإنما الرغبة في أن يكون لتركيا دورًا بارزًا في رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد والانتقال إلى لعب دور المحرك والقائد في محيطه الإقليمي، بل التأسيس لنظام إقليمي جديد^(٣).

وإجمالاً، يمكن القول بأن العوامل الاقتصادية والسياسية تشكل الدوافع الأساسية لتغيير مسار العلاقات التركية العربية حيث فقدان تركيا الأمل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفقدانها السوق الأوروبية وانفتاحها أمام منتجاتها، وخاصة بعد إنشاء خزانات وسدود مياه عملاقة والشروع في مشاريع الأناضول الزراعية الضخمة، التي سيفوق إنتاج حاصلاتها الزراعية حاجة السوق التركية المحلية أجبرها إلى الاتجاه إلى الانفتاح على الدول العربية وتحسين علاقاتها ومعها، فالأسواق العربية المستهلكة تعتبر البديل الأفضل لتصريف المنتجات، لحاجتها إليها أولاً ولقربها منها جغرافيًا ثانيًا، والأموال العربية الوفيرة ستجد المكان المناسب بهلا للاستثمار في بنوك تركيا - إسلامية مساهمة^(٤). ومن جانب آخر فتعميق العلاقات العربية التركية، يعزز العلاقات التركية الأمريكية الأوروبية، باعتبار تركيا حلقة وصل بين الغرب والمجتمعات الإسلامية، وخاصة مع تعاظم الدور الإيراني ومحاوله انفراده، كقوة إقليمية، ما يتطلب من تركيا أخذ دور الموازنة في المنطقة، فتركيا انتهجت سياسة السلام مع جيرانها العرب والإيرانيين على السواء،

(١) مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية، محاضرة ألقاها البروفيسور أمر الله إيشلر كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأربعاء ٥ / ١ / ٢٠١١، في فندق لامارك،

(٢) المرجع السابق.

(٣) علي المليجي علي: رابطة الجوار العربي بين الطموحات والتحديات، مجلة كلية خالد العسكرية، العدد ١٠١، ١ يونيو ٢٠١٠، ص ٣٠.

(٤) زين نور الدين زين، نشوء القومية مع دراسة تاريخية في العلاقات التركية العربية، الطبعة ٤، ١٩٨٦، دار النهار للنشر،

ورفضت سياسة جر المنطقة إلى مواجهة عسكرية مع إيران، كما كان يراد لها. وقد نجح التقارب التركي العربي سياسيًا واقتصاديًا فوفقًا لإحصائيات الحكومة التركية نمت الاستثمارات الخليجية خلال الفترة من العام ٢٠٠٣ إلى العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ملياري دولار أمريكي تقريباً^(١). كما نمت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا من ١٧ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ١٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

ثانياً: السياسة الخارجية التركية.

وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية

اتبعت تركيا سياسة خارجية جديدة مع انتهاء الحرب الباردة^(٢)، حيث وجدت نفسها مضطرة إلى الاستجابة للمتغيرات الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية من انفراد قطب واحد بالسيطرة على العالم هو الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولعل حتمية انتهاز سياسة تركية جديدة، تفرضه اعتبارات الموقع التركي الجيوستراتيجي وإرثها التاريخي، اللذان يعدان ركيزة أساسية في التحرك التركي خارجيًا.

لذا، بدأت السياسة الخارجية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في نوفمبر ٢٠٠٢، بتغيير والهدف الرئيس من السياسة الخارجية الجديدة هو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام للجميع^(٣).

ولقد اعتمد الحزب في بادئ الأمر على سياسة بث "رسائل التطمينات"، واتبع أسلوب درء المخاوف الإقليمية والدولية من تأثير المصالح المشتركة مع تركيا، وذلك نتيجة صعود نخبة سياسية جديدة في تركيا قد تحمل أيولوجية متشددة؛ لذا حرص أردوغان على زيارة الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية بالتوازي مع قيام عبد الله جول الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية التركي بزيارة عدد من الدول العربية سعياً إلى إعادة تأسيس علاقات تركيا الدولية والإقليمية^(٤). وتعمل تركيا في المرحلة الجديدة على تبني وسائل دبلوماسية في حقل السياسة الخارجية، تستهدف توكيد موقع تركيا باعتبارها دولة "مركز"، وتأسيس جسر صلب بين موقعها الحالي ورؤيتها المستقبلية، وعمقها التاريخي.

الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجديدة لتركيا:

١- الشفافية وعدم الاتجاه إلى الازدواجية: حيث تتجه تركيا في سياستها الخارجية إلى الالتزام بالشفافية والمصدقية في علاقاتها مع العالم الخارجي وقول الصدق والتصريح عن الأهداف الحقيقية لسياستها^(٥).

(١) فيصل محمد الحمد، العلاقات التركية العربية: طموح وتحديات،

<http://www.ommahparty.com/articles/&d8&A7%/D9%/84%/D8%/A7%/D9%/82%/D8%A7%D8%A-A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A>

(٢) جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٣) عبد الله تركماني: محددات السياسة الخارجية التركية، على الرابط:

<http://www.mokarabat.com/s7334.htm>.

(٤) محمد عبد القادر، العدالة والتنمية انقلاب أبيض في تركيا، إسلام أون لاين، ١٦ مايو ٢٠٠٧.

(٥) صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية (١٩٣٠-١٩٥٣)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٥٨.

- ٢- تتجه تركيا إلى إرضاء جميع الأطراف المتخاصمة حيث تؤكد تركيا في سياستها الخارجية على إنه لا يمكن إيجاد حلول للمشاكل بين الدول المتنازعة إلا بتراضي الطرفين.
- ٣- اتجه تركيا إلى تحقيق الأمن والاستقرار سواء في منطقتها أو في المناطق المجاورة ولتحقيق هذا الهدف تنتهج تركيا سياسة استباق الأحداث، وذلك للحيلولة دون وقوع مشاكل جديدة في منطقة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز^(١).

انعكاسات السياسة الخارجية لتركيا على العلاقات التركية- العربية:

بتغير السياسة الخارجية لتركيا بدأت العلاقات التركية- العربية تسجل تقدماً كبيراً وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية وذلك على النحو التالي:

- أولاً: على المستوى السياسي^(٢):
 - تعدد الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك الوزراء والوفود.
 - اتخاذ تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية.
 - انتخاب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنطقة المؤتمر الإسلامي.
 - ازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة الهاتفية، بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك وروؤساء الوزراء والوزراء.
 - تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في البلاد العربية أو في البلدان الأخرى وتجري أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسؤولين الأتراك والعرب.
 - أصبحت مدينة أسطنبول مركزاً للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.
 - بذلت تركيا جهوداً في حل الخلافات العربية في كل من لبنان وفلسطين والعراق.
 - توسّطت تركيا بين سورية وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.
- ثانياً: على المستوى الاقتصادي^(٣):
 - تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وسورية، وتونس.
 - تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، والسعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والكويت، والسودان، وسورية، والمغرب، ولبنان، والبحرين، وقطر.

(١) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢) مجموعة من الباحثين، العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ١٠٢.

(3) Steven A. cook, Turkish Relation with the Middle East.

• تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، وسورية، وتونس، والجزائر، والبحرين، وعمان، والسعودية، والسودان، واليمن، والإمارات العربية المتحدة.

• ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير.

▪ ثالثاً: على المستوى الثقافي:

ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية وذلك بتنظيم الاجتماعات والحفلات والعروض الفنية وإقامة المعارض وما شابه ذلك من الأنشطة الثقافية. كما انطلقت مؤخراً قناة التركية التي تبث برامجها بالعربي.

ومن ثم فإن مستقبل العلاقات التركية- العربية مرتبط بثلاثة متغيرات رئيسية وهي:

أولاً: إعادة رسم تركيا لسياستها الخارجية:

حيث تتطلع تركيا إلى شرق أوسط جديد في العالم الآخذ في العولمة، شرق أوسط يتيح التدفق الحر للأشخاص والسلع والخدمات، ولا سيما أنه نتيجة الأحداث الجارية في سوريا، ستعمل تركيا على تكييف سياستها الخارجية مع التغيرات الحاصلة، وتضمينها عناصر من السياسة الصادقة والأخلاقية.

ثانياً احتمالات تنامي النفوذ التركي:

فعلى الصعيد السياسي تقوم تركيا في التوسط لمعالجة الانقسام السني- الشيعي العميق باستخدامها الوسائل الدبلوماسية مع سوريا وإيران.

أما على الصعيد الاقتصادي تسعى تركيا في الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة معدلات السياحة في السنوات المقبلة، ولا سيما أنه تشير العديد من الدراسات أنه بحلول العام ٢٠٥٠، سيكون لتركيا جيش من الطراز الأول، ونفوذ أكبر من نفوذ ألمانيا، وأنها ستحل الدولة التاسعة من بين الدول الأقوى في العالم.

ثالثاً: التحولات في العالم العربي:

فعقب الانتفاضات العربية في العديد من الدول العربية، ثمة مسائل ثلاث من المرجح أن تعيد تحديد العلاقات بين الدول العربية وتركيا، وهي: العلاقات المدنية- العسكرية، والتنمية الاقتصادية، والعلاقات بين طبقة رجال الأعمال وبين النخبة الحاكمة وهذا ما يتضح في المبحث التالي.

ثالثاً: محددات مواقف تركيا من "الربيع العربي"

شهدت المنطقة العربية منعطفاً تاريخياً في الآونة الأخيرة، بسقوط أنظمة وصعود أخرى وبتحول في البيئة الإقليمية كنتيجة للثورات التي اجتاحت العالم العربي في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، مما أدى إلى تغير موازين القوى والمحددات الحاكمة للطبيعة السياسية في الشرق الأوسط، وباتت الصورة ضبابية أمام الكثير من الدول الفاعلة في الإقليم، بما في ذلك تركيا ذاتها، التي كانت مرشحة لقيادة المنطقة بسياساتها الخارجية التصالحية التي تهدف إلى تهدئة المنطقة لبسط نفوذها الإقليمي، ولكن ذلك النفوذ اصطدم بما وصفه محللون بـ "ضبابية الرؤية" التركية تجاه الثورات العربية في كيفية التعامل التركي معها^(١)، خاصة أن تركيا كانت تتسابق من أجل أن يكون لها موطيء قدم في رسم السياسات الجديدة لهذه الدول من جانب،

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

حيث أن تركيا ترصد تلك الثورات بعين متربصة ومتوجسة وذلك نظرًا لضخامة الاستثمارات التركية في المنطقة العربية، ولهذا أوجدت تركيا عدة محددات في إطار تعاملها مع تلك الثورات، ولا سيما مع تذبذب في المواقف التركية تجاه الثورات العربية فبينما قررت تركيا سريعًا الانحياز لإرادة الشعب المصري والتونسي في إسقاط نظامهما- سقوط نظام بن علي في ١٤ يناير ٢٠١١ وسقوط نظام مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١- أي إنها قررت الانحياز للشعوب في تلك البلدين إلا إنها كانت متذبذبة في مواقفها ومدى الارتباك الذي أظهرته في تعاملها مع الثورتين الليبية السورية وذلك نظرًا للعلاقات الوثيقة مع نظامي القذافي في ليبيا وبشار الأسد في سوريا، نظرًا للطبيعة الخاصة للروابط السياسية وتشعب العلاقات الاقتصادية بينهما.

من هذا المنطلق تنوعت المواقف التركية وبدا أنها تختلف من حالة لأخرى، وبالتالي يمكن رصد أبرز محددات المواقف التركية من ثورات "الربيع العربي" على النحو التالي^(١):

■ أولاً: المحدد السياسي:

- ١- تعاملت تركيا فيما يتعلق بسياساتها الخارجية تجاه تلك الثورات العربية على النحو التالي^(٢):
- ٢- إرادة الشعوب يجب احترامها وضرورة إعطائهم الحق في التغيير وتطبيق الديمقراطية .
- استقرار الدول من الضرورات التي يجب الحفاظ عليها في ظل مناخ من الاستقرار والديمقراطية^(٣).
- ٣- شجب واستنكار التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية.
- ٤- العمل على مساعدة شعوب كل دولة من دول الربيع العربي وتقديم المساعدات المادية لها. وهنا يمكن القول بأن مثل هذه المساعدات التي تقدمها تركيا لدول الربيع العربي يمكن أن تساعد في إيجاد موطيء قدم في تلك الدول بل تذهب تركيا بأهدافها في تلك السياسات لأبعد من ذلك وهي أنها تسعى لجعل أسواق هذه

- محمد سليمان الزواوي، الربيع العربي والخريف التركي، مجلة البيان:

<http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=889>

- إبراهيم الحمدان، ثورة الربيع العربي ورأي محايد، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٦٣٥، ١١ / ٢ / ٢٠١٢،

<http://www.ahewer.org/debat/show.art.asp?aid=294833>.

(١) محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي.

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>

(٢) إبراهيم الحمدان، ثورة الربيع العربي ورأي محايد، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٦٣٥، ١١ / ٢ / ٢٠١٢،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294833>

- الدول مفتوحة أمام منتجاتها أي تهدف تركيا من وراء ذلك فتح أسواق جديدة لها وذلك بعد إغلاق أبواب الأسواق الأوروبية في وجهها وذلك في إطار المماثلة الأوروبية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.
- ٥- ترى تركيا أنه في ظل وجود مباشر لها في تلك الدول تستطيع تركيا أن تراعي بنفسها وبرعايتها المباشرة مصالحها واستثماراتها الموجودة في تلك الدول بالإضافة إلى رعاية ممتلكاتها ورعاياها الموجودة في تلك الدول لاسيما في ظل وجود أنظمة حكم في تلك الدول موالية لها أو شاركت في إيجادها.
- ٦- كما أن تركيا في كل تحركاتها تجاه الربيع العربي تستند في ذلك إلى الشرعية الدولية والقرارات التي تصدرها الأمم المتحدة، وهنا يتضح أن أخذ تركيا القرارات الدولية يعد بمثابة من الخطوات الإيجابية في اتجاه عضويتها في الاتحاد الأوروبي والذي من أهم شروط الانضمام إليه هو اتباع الدول الأعضاء واحترام القرارات الدولية والشرعية الدولية.
- ٧- كما تراعي تركيا في سياستها تجاه الدول العربية عدم اللجوء إلى الخيار العسكري أي لم تشارك تركيا في أي عمل عسكري تجاه أي دولة عربية وكانت دائماً يقتصر دورها على تقديم المساعدات الإنسانية فقط، وذلك أيضاً كخطوة من الخطوات التي تلتزم بها في اتجاه رغبتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي والذي أيضاً يراعي في أعضائه عدم اللجوء إلى الأدوات العسكرية في تنفيذ سياسته الخارجية وإنما اللجوء إلى الأدوات السلمية في إدارة سياسته الخارجية.
- وفي إطار ما سبق ذلك، يمكن القول بأن مثل هذه المبادئ أو المحاور التي انتهجتها تركيا في سياستها الخارجية بدأت تركيا تبني تصور للتعامل مع الربيع العربي على ثلاث مستويات وذلك على النحو التالي^(١):
- ١- استخدام تلك الثورات كورقة من أجل تمتين وتقوية علاقات تركية الدولية: حيث حاولت تركيا أن تثبت لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن لتركيا دور محوري وأساسي في المنطقة ولها دور كبير في تحقيق الاستقرار الإقليمي في تلك المرحلة التي تشهد حالة من التذمر الشعبي في عدة بلدان عربية ولجأت تركيا في ذلك استغلال نفوذها وثروتها وتعدد علاقاتها الاقتصادية في العديد من دول المنطقة ومن أجل تحقيق ذلك حاولت تركيا التقرب من الولايات المتحدة من خلال التنسيق المشترك مع الولايات المتحدة.
- ٢- سعي تركيا لتقوية علاقاتها مع أنظمة الحكم الجديدة: حيث إن تركيا عندما تأكدت أن النظام المصري السابق على وشك الانهيار بدأت تقف إلى جانب الشعب المصري وتناصر قضيته وتقدم له كل وسائل الدعم المادي والمعنوي وبدأت تقف إلى جانب المتظاهرين المصريين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى بدأت توثق علاقاتها مع الكوادر المصرية الجديدة التي ظهرت على الساحة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير وصولاً إلى التعاون العسكري والأمني، حيث إن تركيا كانت دائماً تؤكد على أن في حالة وجود تقارب مصري تركي فإن سيساعدها على إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة في المنطقة بما يخدم مصالحها، أما فيما يتعلق بالمسار الليبي فإن تركيا أكدت على تخليها عن تحالفها الوثيق مع نظام القذافي واتخاذ عدة إجراءات دبلوماسية نشطة بعد

(١) فاسيليس باناكوبوليسن (مؤلف وناشر) الربيع العربي.. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٠٢.

سقوط النظام الليبي الأمر الذي ساعدها في إبرام اتفاقات اقتصادية مع النظام الليبي الجديد، وهنا يجب علينا الاعتراف بأن تركيا تتحرك دائماً في هذا الشأن على النحو الذي تراه يخدم مصالحها الشخصية وعلى النحو الذي تجني معه مكاسب شخصية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي وبناء على هذه الرؤية التركية لمصالحها فقد تخلت تركيا عن مساندة نظام بشار الأسد في سوريا رغم العلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت أوردغان بالأسد ورغم تشعب العلاقات السياسية والاقتصادية مع "النظام البعثي"، حيث أن تركيا رأت أن بشار الأسد لن يقوم بتلبية مطالب شعبه فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية والإصلاحات الداخلية وهنا تخلت تركيا عن مساندته بما جعل تركيا من جهتها تركز على توثيق علاقاتها مع شركاء مرحلة ما بعد الأسد^(١).

٣- تقوية العلاقات مع التيارات الإسلامية الصاعدة في بلدان الربيع العربي: حيث رأت تركيا أنه من مصلحتها تقوية علاقاتها مع التيارات الإسلامية في تلك الدول ولاسيما بعد أن أصبح لتلك التيارات حضور قوي في دولهم وبالتالي اتجهت تركيا- وذلك في إطار تحقيق مصالحها الشخصية- إلى دعم حركة الإخوان المسلمون وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي كما حرصت تركيا على عقد المزيد من اللقاءات مع التيارات الإسلامية من أجل تمتين علاقاتها مع تلك التيارات حسب رؤيتها وبما يخدم مصالحها.

■ ثانياً: المحدد الاقتصادي:

بما إن تركيا دائماً تتحرك وفق ما تراه يحقق مصالحها الشخصية ويجني لها المزيد من المكاسب وبالتالي فإن مع قيام الثورات العربية كان لدى تركيا تخوف رئيسي مؤداه أن استثماراتها في تلك البلدان قد تتأثر جراء تلك الثورات التي اجتاحت تلك البلدان الأمر الذي قد يؤدي إلى تحقيق المزيد من الخسائر وبالتالي قد نخسر أسواقاً لها في تلك البلدان لترويج منتجاتها، حيث تخوفت تركيا من حدوث مشكلات أمنية وسياسية في تلك المنطقة قد تؤثر على استثماراتها الأمر الذي قد يقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد التركي^(٢).

وأيضاً من المخاوف التركية من تلك الثورات وتداعياتها الاقتصادية فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك إتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الإتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا^(٣).

وتخوفت تركيا كذلك من ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب أحداث المنطقة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاتها من الخارج وتكشف المقارنة

(١) محمد سليمان الزواوي، الربيع العربي والخريف التركي، مجلة البيان:

(٢) سعد القرش، الثورة الآن: يوميات من ميدان التحرير، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٥.

بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من ٥٠٥ مليار دولار في إبريل ٢٠١٠ إلى ٩ مليار دولار في إبريل ٢٠١١^(١).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، ساهمت أيضًا الثورات العربية في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المائة، ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٦,٤٨ في المائة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠، وتراجعت هذه النسبة إلى ٤,٧٤ في المائة نتيجة أحداث ثورات الربيع العربي، ووفقًا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنه خلال عام ٢٠١٠ تم تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و ٣٢٣ مليون دولار وإلى سوريا بقيمة مليار و ٨٥٢ مليون دولار وإلى ليبيا بقيمة مليارين و ٧ مليون دولار وإلى تونس بقيمة ٧٥١ مليون دولار وإلى اليمن بقيمة ٣٣٨ مليون دولار.

هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام ٢٠١١ إلى هذه الدول العربية الخمس من ٧ مليارات و ٢٧٢,٥ مليون إلى ٦ مليارات و ٣٢٣ مليون دولار.

وإجمالاً لما سبق ذكره، يمكن القول بأن كل موقف تتخذه تركيا من كل ثورة من ثورات الدول العربية كانت تنظر تركيا بداية لمصالحها الشخصية ومدى تحقيق المكاسب الشخصية جراء تبني موقف معين وكانت في المقام الأول الأهداف الاقتصادية التي ستجنيها تركيا من مواقفها التي تتبناها ومصالحها الاقتصادية في المنطقة والتي كانت تسعى في البحث عن أسواقاً جديدة لترويج منتجاتها ووجدت في البلدان العربية أرضاً خصبة لترويج منتجاتها وبالتالي بدأت تساند الثورات العربية بما ستجني من وراءه مكاسب اقتصادية، وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من "ثورات الربيع العربي"، حيث ساندت مبكراً كل من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة ليبيا على سبيل المثال، ففي ليبيا وحدها يوجد زهاء ٢٥ ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية فيها بزهاء ١٥ مليار دولار، كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدن الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء ١٢٠ شركة تركية ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام ٢٠١٠ إلى ٩,٨ مليارات دولار^(٢).

■ ثالثاً: المحدد الأمني:

كان الهاجس الأمني من أهم العوامل في تحديد الموقف التركي تجاه الثورات العربية حيث رأت تركيا أن استمرت حالة العنف وعدم الاستقرار الأمني التي تشهدها البلدان العربية قد تؤثر في حركة الاقتصاد بما يؤثر بالسلب على حركة الاستثمارات الأمر الذي يصب في صالح خدمة المصالح الإسرائيلية التي من صالحها حدوث حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي السياسي في المنطقة العربية^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣) وقد تأسست هذه القناة على الخبرة التركية من حرب العراق في ١٩٩٠ - ١٩٩١، حيث الحسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية، هذا فضلاً عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة.

وبالتالي نجد أن المحدد الأمني يمثل بمثابة محرك أساسي في التحركات الخارجية التركية تجاه الثورات العربية وأيضاً يشكل محوراً أساسياً في تشكيل السياسة الخارجية التركية الأمر الذي أدى إلى اتخاذ تركيا مواقف مختلفة حيال الثورات العربية، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها حدود تمتد إلى ٨٧٧ كم، فقد ارتبط حرص تركيا على استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردى على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني على السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا^(١).

وفيما يتعلق بالوضع في كل من البحرين واليمن، فقد برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي، الذي بدت عليه ثمة تخوفات من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، لاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العدد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر^(٢).
رابعاً: السياسة الخارجية التركية وثورات الربيع العربي.

اتخذت السياسة الخارجية التركية إزاء ثورات الربيع العربي أنماطاً متعددة، تبعاً لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرية الأمنية، وفي هذا الإطار يمكن رصد أنماط المواقف التركية من الثورات العربية على النحو التالي:

■ الموقف من الثورة التونسية:

انصبغاً لرغبات حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يشترط لالتحاق به إعمال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فقد التزمت الحكومة التركية بتطبيق هذا المبدأ المهم، مما دفعها إلى ابتناع سياسة عدم التدخل في الشأن التونسي في بداية الأمر، ورجحت أهمية عدم إبداء أي رأي في تلك الأزمة كما أيضاً لم تتوقع تركيا أن يسقط النظام التونسي بهذه السهولة وتلك السرعة^(٣).
وفي إطار الرغبة التركية في أن يكون لها دور في رسم السياسات الجديدة في المنطقة العربية وأن يكون لها موطيء قدم فيها سارعت تركيا بعد سقوط نظام بن علي بإعلانها عن تأييدها للثورة التونسية والوقوف إلى جانب الشعب التونسي ودعم الثورة التونسية، كما اتجهت تركيا- في إطار سعيها في تحقيق مصالح ومكاسب شخصية- إلى توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، حيث وقعت البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينها، منها اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار- يجري سداداه على فترة عشر سنوات وبفائدة بسيطة- مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الهامة في ٢٠١١. واتفقت الدولتان أيضاً على إلغاء نظام التأشيرات بينهما^(٤).

ارتبط بذلك أيضاً أن "النموذج التعاوني" الذي نادى به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطق، لم يعد يجدي نفعاً في ظل تضرر العلاقات التركية- السورية بفعل الثورة السورية ومن قبلها ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية. هذا فضلاً عن تضرر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها. هذا بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير على مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية، ففيما تدعم إيران النظام البعثي، فإن أنقرة تدعم المعارضة سواء في شقها السياسي أو العسكري (الجيش السوري الحر).

(١) مجموعة من المؤلفين، حال الأمة الآن ٢٠١١-٢٠١٢ معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٤) عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢، ص ٩٩.

بالإضافة إلى ما سبق، وقع البلدان أيضًا مذكرات تفاهم بشأن إقامة منطقة تبادل حر وتبادل المنتجات الزراعية، ويسمح هذا الاتفاق الأخير لتونس برفع حصتها من صادرات المعفاة من الرسوم الجمركية لتركيا، وأعلنت البلدان أيضًا اتفاقيهما على قيام أنقرة بتدريب بعض الكوادر الشابة التونسية على العمل في مجالي السياحة والتجارة الخارجية.

ويمكن القول بأن الثورة التونسية كانت محط إعجاب وتقدير الزعيم التركي رجب طيب أردوغان، ففي حوار له مع صحيفة الشروق التونسية نشر في ٨ مايو ٢٠١١ م، وبسؤاله عن الثورة التونسية، والاحتجاجات الشعبية التي تشهدها عدة دول عربية، قال: "منذ البداية دافعت تركيا عن فكرة أن هذه الأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثبتت استحالة تأجيل ومطالب وتطلعات شعوب منطقتنا، فهذه الحركات الشعبية دحضت الأحكام المسبقة، والأفكار المغلوطة التي تزعم أنه لا يمكن إرساء الديمقراطية في منطقتنا إن المرحلة الحالية ستمثل تحولاً تاريخياً كبيراً^(١).

ولم يتوقف الأمر لدى أردوغان وحكومته عند الدعم المعنوي بل سبق وبادر بإرسال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في زيارة رسمية إلى تونس في فبراير أي بعد نجاح الثورة بشهر واحد^(٢).

■ الموقف من الثورة المصرية:

بالنسبة للموقف التركي من الثورة المصرية فقد كان مبنياً على استراتيجية ثابتة وواضحة لا تضارب فيها ولا تباين، ولقد اتخذت تركيا بقيادة أردوغان موقفاً موحدًا وثابتاً أثناء جميع مراحل الثورة في مصر، ألا وهو الانحياز إلى الشعب المصري ومطالبه العادلة^(٣). وفي بداية الثورة دعا أردوغان - في خطاب ألقاه في ٢ فبراير ٢٠١١ - إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب، والعمل على توفير المناخ الديمقراطي، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير^(٤).

ولذلك يمكن القول بأن تركيا كان لها رؤية خاصة بما فيما يتعلق بالثورة المصرية حيث أكدت على نجاح الثورة المصرية مسبقاً وقبل سقوط النظام بشكل نهائي كما قامت تركيا بدعوة مبارك للاستجابة لمطالب شعبه والتخلي عن الحكم، وكان ذلك يعكس في ذلك الوقت أن تركيا راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة^(٥).

ويذكر أن أردوغان كان يحذر كثيراً في خطابه من التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية والتونسية والليبية، مستخدماً مقولة: "إن مصر للمصريين، وتونس للتونسيين وليبيا للليبيين، موضحاً أنه لا يريد التدخل في شئون مصر، ويرفض أن تتدخل أي دولة أخرى في شئونها، ومؤكداً مرة أخرى على الصداقة والأخوة بين البلدين"^(٦).

وعلى هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات وزير الخارجية التركي كأول وزير خارجية يزور مصر بعد تولي نبيل العربي وزارة الخارجية، كما قام الرئيس التركي بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة، حيث التقى برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما التقى بعدد من شباب القوى والائتلافات الثورية وممثلين عن الأحزاب المصرية^(٧).

(١) د. راغب السرجاني، قصة أردوغان، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) أخبار الفضائية التركية، ٢١ فبراير، ٢٠١١ م.

(٣) د. راغب السرجاني، قصة أردوغان، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٤) حازم منتصر، تركيا وثورة مصر، صحيفة الأهرام، ١ أبريل ٢٠١١.

(٥) عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي إلى أين ؟، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٦) حازم منتصر، تركيا وثورة مصر، صحيفة الأهرام، ١ أبريل ٢٠١١.

وأكد جول على حرص بلاده على تقديم الدعم القوي لمصر خلال المرحلة الانتقالية، وزيادة آفاق التعاون معها في ظل الصداقة المتميزة التي تجمع الشعبين الشقيقين^(٢).

وشهدت العلاقات التركية المصرية، تطوراً ملحوظاً بعد قيام الثورة المصرية ٢٠١١ وتنحي حسني مبارك ممثلة بزيارة الرئيس التركي عبد الله جول لمصر، وناقش فيها سبل دعم التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين البلدين وتعزيز الشراكة المصرية التركية في العديد من المجالات.

■ الموقف من الثورة الليبية:

أصاب الموقف التركي من الثورة الليبية، قدر كبير من التناقض، حيث بدت تركيا في بداية الأمر مؤيده بشكل واضح ثورة الشعب الليبي وحقه في تقرير مصيره وإسقاط نظام القذافي، غير أن احتدام المواجهات المسلحة بين الثوار وقوات النظام الليبي، ترتب عليه تغير الموقف التركي وتراجعته عن هذا الانحياز، حيث ظهرت نداءات من قبيل إنهاء الثورة بشكل سلمي من خلال المزيد من المحادثات بين الطرفين وقد بررت الحكومة التركية ذلك بأن ارتفاع حدة أعمال العنف في ليبيا قد دفعته للدعوة لأن تكون المقاربة السلمية هي طريق إنهاء الأزمة الليبية.

وقد بدأت تركيا تعاونها مع الثورة الليبية من خلال تقديم عدد من الاقتراحات وذلك على النحو التالي^(٣):

- الحث على وقف العمليات العسكرية بين الثوار وقوات القذافي تحت رعاية الأمم المتحدة.
- العمل على توفير الاحتياجات الأساسية في المدن الليبية أيضاً تحت رعاية الأمم المتحدة.
- إقامة لجنة لتجهيز لمرحلة ما بعد القذافي من خلال خمس أشخاص أثنين منهم من طرابلس ينالان قبول المعارضة والعكس، ويتوافق الأربع الأشخاص على شخص خامس، ويناط باللجنة الإعداد للنظام السياسي الجديد والدستور الليبي.
- إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.
- وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الموقف التركي تدرج مع تصاعد الأحداث إلى أن تأكد أن ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحي معمر القذافي، فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي للأزمة، ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي، إلى المطالبة في ٣ مايو ٢٠١١ بتنحي القذافي^(٤).

(١) عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي إلى أين؟، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٤ مارس ٢٠١١ م، ع: ١١٧٨٤.

(3) Jean-pierre Filliu, The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic UPRISING, (London, Hurst and Co. Publishers, 2011).

(4) Michael Hudson, "Awakening, Cataclysm or Just a Series of Events?: Reflections on Current Waves of Protest in the Arab world, "Jadaliyya, May6th, 2011.

● وقد كان الملف الليبي بمثابة تحدي كبير بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، بالنظر للحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم تبغ أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا، لكونه يخالف محددات سبق أن تبنتها حيال الثورات العربية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في التردد التركي حيال الملف الليبي الشكوى التركية من الرغبة الفرنسية للتدخل العسكري لإسقاط شرعية القذافي حيث من الجدير بالذكر أن هناك خلافات تركية فرنسية حيال جنوب المتوسط ومد النفوذ في القارة الإفريقية، ومن خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠، ففي لهجة ساد فيها نزوع للتحدي قال: "لقد أعطيت أوامري للخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة عليها العلم التركي"^(١).

■ الموقف من الثورة اليمنية:

لم تهتم تركيا بالثورة اليمنية مقارنة باهتمامها بالثورة المصرية والليبية حيث لم تلق الثورة اليمنية اهتماماً حقيقياً من قبل القيادات والنخب التركية كلما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الاستراتيجي المحوري أو ثورة تونس الملهمة.

ولكن هذا لا يعني أنها لم تكن مع الثورة اليمنية، فقد وجه أردوغان نداءً للرئيس اليمني علي عبد الله صالح يطالبه بالتنحي عن الحكم فوراً، وعندما رفض صالح وبشكل مفاجيء التوقيع على المبادرة التي اقترحتها مجلس دول التعاون الخليجي لإنهاء الأزمة، طالب أردوغان علي عبد الله صالح بتبليبه ما ورد في المبادرة التي اقترحتها مجلس التعاون فوراً^(٢). وطالبت الحكومة التركية بضرورة سرعة استقالة صالح، وتنحيه عن الحكم بأقصى سرعة ممكنة^(٣).

الموقف من الثورة السورية:

من الجدير بالذكر أن هناك علاقات قوية تربط النظام التركي بالنظام السوري بالإضافة إلى علاقات اقتصادية وسياسية متشعبة، ومن ثم فقد نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية، لذلك حاولت مبكراً تفادي تداعي الأحداث وارتفاع حدة المصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال حث الرئيس السوري بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية- التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها ١٤ زيارة لوزير الخارجية داوود أوغلو- جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بعد ارتفاع أعداد القتلى والمصابين غير الحل على طريقة "الصدمات الكهربائية". ويبدو أن تجاهل السلطة البعثية في سوريا للمساعي التركية، دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة.

وقد عكست الأزمة السورية ارتباطاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، والتي كانت المحطة الأكثر استقبلاً للسانسة الأتراك، وعلى جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات

(١) محمد نور الدين: تركيا والثورات العربية: هل هي ميكافلية جديدة؟

(٢) محمود المنير، أردوغان والثورات العربية.. الخيارات الحاسمة.

(٣) صحيفة الشروق المصرية، ٢٦ مايو، ٢٠١١م.

الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخلاً على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد^(١).

هذه المعطيات زادت مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السوريين لتركيا وانتقال المشكلة لتركيا كما حدث أبان حرب الخليج الثانية، لذلك أقدمت تركيا على إقامة معسكر للهلال الأحمر التركي داخل الأراضي التركية.

وانطلاقاً مما سبق ذكره، لجأت تركيا لتلافي آثار تلك الأزمة تجاه التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع الأزمة السورية، هذا بالإضافة إلى اتجاه تركيا إلى التنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد، وهو ما دفع النظام السوري بالضغط على تركيا من خلال التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية، هذا فيما أوقفت السلطات التركية بعض الشحنات العسكرية التي كانت متجهة من إيران إلى دمشق على مختلف المعابر، ففي مارس ٢٠١١ أجبرت تركيا عدد من الطائرات القادمة لسوريا من إيران، وأجبرتها على الهبوط وقامت بتفتيشها^(٢).

كما أوقفت السلطات التركية في ١٩ مارس ٢٠١١ إحدى هذه الطائرات عبر أجوائها، وذلك من أجل تفتيشها، وقامت بإعتقال طاقمها وصادرت حمولتها المخالفة للقوانين، والتي كانت تضم شحنة من الأسلحة الإيرانية، وعلى الحدود البرية أوقفت السلطات التركية أيضاً بعض الشاحنات التي كانت تنقل أسلحة من إيران لدمشق، وذلك في أغسطس ٢٠١١، وفي المجال البحري، فقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان في سبتمبر ٢٠١١، أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري، وهي محملة بالأسلحة والذخائر^(٣).

وبعد استعراض مواقف تركيا تجاه ثورات الربيع العربي؛ ترى الباحثة أن الثورات والانفاسات الشعبية التي شهدتها بعض دول المنطقة وضعت تركيا في واجهة الأحداث، وشكلت اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، نظراً لكثافة الاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، حيث تحولت تركيا بفضل ديناميكية تحركاتها وميكانيزمات تفاعلها حيال القضايا العربية إلى طرف رئيس وفاعل مركزي على مسرح أحداث الإقليم الذي حظى بوضع هامشي نسبياً ضمن أولويات السياسة التركية الخارجية خلال عقود سابقة^(٤).

ونخلص من ذلك إلى أن جهود أردوغان وحكومته في دعم الثورات العربية واضحة وجليّة، وتحظى بتقدير كافة الشعوب العربية والإسلامية، إضافة إلى الإشادة التي نالها أردوغان من الهيئات الإسلامية الرسمية، لا سيما الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وكذلك مؤسسة الأزهر في مصر، حيث أشاد الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب - شيخ الجامع الأزهر - بجهود رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في دعم ثورات الشعوب العربية

(١) عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، دراسات إقليمية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ١٦ أبريل

٢٠١٢،

<http://www.dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490>

(٢) المرجع السابق.

(٣) بشير نافع: السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة، الجزيرة نت.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2,HTM>

(٤) محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (مأخوذة بتاريخ ١٥ - ٢ - ٢٠١٣)،

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>

والإسلامية في سوريا وليبيا واليمن ومصر، وتونس ضد الاستبداد وسعيه إلى توحيد صفوف الأمة، وإزالة أسباب الفتن والتوتر بينها، وذلك من خلال لقائه كلاً من توران سفر مبعوث رئيس الوزراء التركي، ود. حسين بتصالي السفير التركي بالقاهرة بمقر المشيخة في ٩ يونيو ٢٠١١ م^(١).

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع السياسة الخارجية المعاصرة لتركيا وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية، حيث ركزت على تطور العلاقات التركية العربية وخلصت إلى نتيجة مؤداها أن تركيا تنظر في تطور علاقاتها مع الدول العربية تنظر ابتداءً إلى مصالحها الشخصية والمكاسب التي ستجنيها من وراء هذا التقارب وذلك نظراً لامتلاك الدول العربية لأسواقاً خصبة لتسويق منتجاتها نظراً لما تمتلكه تلك الدول من احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.

والذي دفع تركيا إلى اتباع تلك السياسة الجديدة حيث ذكرنا فيما سبق أن هناك عدة عوامل داخلية منها تمثلت في وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركية ذات التوجهات الإسلامية والذي وضع من أولويات حزبه التقرب إلى البلدان العربية بما يخدم مصالحها أما على المستوى الخارجي فقد تمثل في الرغبة التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه عام ١٩٩٢.

وكما خلصت الدراسة إلى أن هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعد من أهم الأهداف التي انتهجت من أجلها تركيا سياسة جديدة تجاه الدول العربية، حيث تتوحد تركيا إليه بكل وسيلة، ملية كل ما يمكن تلبيته من شروط وإملاءات حتى يتحقق لها حلم الانتماء إلى عضوية هذا الاتحاد؛ لذا رأت تركيا أنه عليها تطوير علاقتها بجميع دول المنطقة وحتى تحقق هذا الهدف الذي بدأت تراه إلى حد ما بعيد المنال في الوقت الحالي، بدأت تتجه إلى فتح أسواق جديدة لها في دول المنطقة العربية وذلك بعد غلق الأسواق الأوروبية الباب أمام منتجاتها فبدأت تبحث عن أسواق جديدة لترويج منتجاتها أي نخلص بالقول هنا أن تركيا سعت للتقرب للدول العربية من أجل تحقيق مكاسب شخصية وفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها وفي النهاية قد يساعدها هذا في فتح الاتحاد الأوروبي الباب أمام قبول عضويتها فيه.

وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات التي أفرزتها البيئة الإقليمية والدولية دفعت تركيا إلى الاستجابة للمتغيرات الجديدة ومن ثم اتباع سياسة خارجية جديدة تواكب التطورات الجديدة كما هدفت السياسة الخارجية الجديدة التي انتهجتها تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار والتقرب لدى دول المنطقة من أجل تحقيق المزيد من المكاسب الشخصية حيث دائماً تركيا ما تبحث لنفسها عن دور جديد تلعبه في المنطقة.

كما خلصت إلى أن تركيا تسعى أن تجد لنفسها موطئ قدم في الأحداث الجارية لدى دول المنطقة العربية وأيضاً أرادت تركيا أن تشارك لها دور في رسم خارطة المنطقة التي بدأت تتشكل من جديد بعد انهيار أنظمة الحكم فيها وقد أوردنا في الدراسة الأسس والمجاور التي اعتمدت عليها تركيا في رسم سياستها الجديدة تجاه دول المنطقة، والتي تهدف معها في النهاية إلى خدمة مصالحها الشخصية، أي أن الدراسة خلصت إلى أن تركيا رأت أنه لا بد من رسم سياسة جديدة تجاه دول المنطقة تمكنها من تحقيق أهدافها الشخصية لاسيما بعد تغير خارطة المنطقة وبالتالي أرادت تركيا أن تشارك في رسم مجريات الأحداث الجديدة.

ولقد حاولت الدراسة تبيان وإبراز محددات الموقف التركي أزاء كل ثورة من ثورات "الربيع العربي" على حدة، منتهية إلى أن أهم النتائج التي أفرزتها الثورات العربية فيما يتعلق بكيفية التعامل التركي معها ولا سيما لتوجس تركيا من تلك الثورات حيث كانت تخشى من أن يتم تصدير هذه الثورات إليها وبالتالي اهتمت تركيا بهذه البلدان التي نشبت الثورات بها من أجل حماية ممتلكاتها وثرواتها هناك، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك تذبذب في المواقف التركية تجاه الثورات العربية فبينما قررت تركيا سريعاً الانحياز لإرادة الشعب المصري والتونسي في إسقاط نظامهما إلا أنها كانت متذبذبة في مواقفها ومدى الارتباك الذي أظهرته في تعاملها مع الثورتين الليبية والسورية وذلك نظراً للعلاقات الوثيقة مع نظامي القذافي في ليبيا وبشار الأسد في سوريا، نظراً للطبيعة الخاصة للروابط السياسية وتشعب العلاقات الاقتصادية بينهما.

وانتهت الدراسة إلى أن المحرك الرئيسي لتركيا تجاه الثورات العربية هو الحرص التركي على حماية مصالحها ومقدراتها في تلك البلدان حيث كانت تركيا تخشى من أن هذه الثورات تضر باستثماراتها في تلك البلدان بالإضافة إلى أن تركيا أرادت أن يكون لها دور رئيسي في رسم خارطة تلك

الدول بعد انتهاء الثورات بها بالإضافة إل فتح أسواق جديدة في تلك البلدان لترويج منتجاتها بعد إغلاق أبواب الأسواق الأوروبية أمام منتجاتها وذلك بعد ملاحظة الاتحاد الأوروبي في قبول تركيا كعضو بالاتحاد.

ولعل هذه المواقف التركية المتباينة من الثورات العربية، ارتبطت بالمصالح الاستراتيجية للدولة، ومن ثم قامت الباحثة بتحليل أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، وخلصت إلى أن تركيا قد اتجهت إلى تبني مواقف متغيرة من الثورات العربية تبعًا للتقديرات الخاصة التي ترتبط بمصالحها الشخصية ومدى ما تجنيه من مكاسب على المستوى الوطني، دون النظر لأية اعتبارات أخرى، فقد اتسم التفاعل التركي مع الأحداث في مصر وليبيا في الوقوف إلى جانب الثورات الشعبية وطالبت النظم في هذه الدول بتحقيق مطالب شعوبهم، بينما اتسم الموقف التركي تجاه الثورة السورية بمزيد من التذبذب نظرًا للعلاقات التي تربط بين البلدين بالإضافة إلى الحدود التي تربط بين البلدين.

وإجمالاً، يمكن أن نختم هنا بالقول أن الهدف الرئيسي من السياسة الجديدة التي انتهجتها تجاه العالم العربي، يتمثل على نحو محدد في

النقاط التالية:

- تحقيق مكاسب تركية شخصية بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى والحفاظ على الاستثمارات التركية في تلك البلدان.
- عمل علاقات شخصية مع أنظمة الحكم الجديدة في تلك البلدان تساعد على تحقيق مكاسب شخصية ومضاعفة استثماراتها في تلك المناطق.
- قيام تركيا بلعب دور رئيسي في المنطقة والمساهمة في رسم خارطة المنطقة بعد سقوط عدة أنظمة فيها بالإضافة إلى المشاركة في الإتيان بالأنظمة الجديدة في دول الثورات العربية وإيجاد موطئ قدم لها فيها.
- فتح أسواق جديدة لها أمام منتجاتها الوطنية لتوحيها فيها لا سيما بعد فقدان الأمل في الأسواق الأوروبية بعد ملاحظة الاتحاد الأوروبي في قبول عضوية تركيا بالاتحاد.

المراجع

أولاً: باللغة العربية:

■ أكتب:

١. السيد أمين شلي، قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.
٢. السيد أمين شلي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
٣. داليا إسماعيل محمد المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦.
٤. د. راغب السرجاني، أسلاك شائكة، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١١، ط ١.
٥. د. راغب السرجاني، قصة أردوجان، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
٦. رنا الخماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (١٩٩٦ - ٢٠٠٩)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٠٩.
٧. زين نور الدين زين، نشوء القومية مع دراسة تاريخية في العلاقات التركية العربية، الطبعة ٤، ١٩٨٦، دار النهار للنشر.
٨. سعد القرش، الثورة الآن: يوميات ميدان التحرير، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
٩. صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية (١٩٣٠ - ١٩٥٣)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، ٢٠٠١.
١٠. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ط ١.
١١. عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢.
١٢. عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠.

١٣. عبد الفتاح أبو عليه وإسماعيل أحمد رياض، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢، ط ٣.
١٤. علي معطي، العلاقات اللبنانية التركية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.
١٥. عمر الحضرمي، العلاقات التركية العربية: تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
١٦. فاتن نصار، العدالة والتنمية التركي... أربعة أسباب وراء الفوز، مركز القاهرة للدراسات التركية، ١٥ يونيو ٢٠١١ م.
١٧. فاسيليس باناكوبوليس (مؤلف وناشر) الربيع العربي... الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.
١٨. مجموعة من الباحثين، العرب والأتراك في عالم متغير، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
١٩. مجموعة من المؤلفين، حال الأمة الآن ٢٠١١-٢٠١٢ معضلات التغيير وأفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.
٢٠. محمد علي الفوزي، محاضرات في العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، دار كريدية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٢١. مركز الجزيرة للدراسات: أردوجان في أقوى أوضاعه.. سنوات ثمان على حكم العدالة والتنمية، ٧ نوفمبر ٢٠١١ م.
٢٢. ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٣. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات التركية العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢٤. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦.

■ (ب) رسائل علمية:

١. هالة أبو بكر سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣"، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد)، ١٩٨٢.

■ (ت) دوريات:

١. أخبار الفضائية التركية، ٢١ فبراير ٢٠١١ م.
٢. جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سلسلة دراسات استراتيجية، ١٩٩٨.

٣. حازم صاغية: الرابطة الجوارية، صحيفة الحياة، ٣٠ / ٣ / ٢٠١٠.
٤. حازم منتصر، تركيا وثورة مصر، صحيفة الأهرام، ١ أبريل ٢٠١١.
٥. سعد الدين إبراهيم، إدارة معركة الحجاب في تركيا العلمانية، صحيفة المصري اليوم، ١٥ مارس ٢٠٠٨.
٦. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٤ مارس ٢٠١١ م، ع: ١١٧٨٤.
٧. صحيفة الشروق المصرية، ٢٦ مايو، ٢٠١١ م.
٨. علي المليجي علي: رابطة الجوار العربي بين الطموحات والتحديات، مجلة كلية خالد العسكرية، العدد ١٠١، ١ يونيو، ٢٠١٠.
٩. محمد سعد أبو العزم، وانكشف الأسرار الستة لتركيا... عن نظرية العمق الاستراتيجي، صحيفة المصريون الإلكترونية، ١ ديسمبر ٢٠١٠.
١٠. محمد عبد القادر، العدالة والتنمية انقلاب أبيض في تركيا، إسلام أون لاين، ١٦ مايو ٢٠٠٧.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. Abdulkhaleq Abdulla, "Arab Spring Could Deliver More Good News," Gulf News, 1-1-2012.
2. Jean-pierre Filliu, The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic UPRISING, (London, Hurst and Co. Publishers, 2011.)
3. Meliha Benli altunisik, Turkish Foreign Policy and its Regional Implications, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2011.
4. Michael Hudson, "Awakening, Cataclysm or Just a Series of Events?: Reflections on Current Waves of Protest in the Arab World," Jadaliyya, May 6th, 2011.
5. Steven A. cook, Turkish Relations with the Middle East, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2012.
6. Syrian town empties as government tanks mass outside, "The Guardian v, June 201.

ثالثاً: مواقع إلكترونية:

1. <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>
2. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294833>
3. <http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=889>
4. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2,HTM>
5. <http://www.alriyadh.com/2012/05/01/article731921.html>
6. <http://www.dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490>
7. <http://www.mesc.com.jo.activities/Lecture/Lecture 1.html>
8. <http://www.mokarabat.com/s7334.htm>
9. <http://www.ommahparty.com/articles/%d8%A7%D9%/84%D8%/b9%D9%/84%D8%A7%D9%D82%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A>
10. <http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=4215>